المحاضرة الخامسة: مقررات لجنة بازل2 (2004-2009)

أ-المقررات: في 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001 لكن لكثرة الردود والملاحظات، رأت اللجنة أن تجري التعديلات النهائية على الوثيقة خلال سنة 2002، ثم نشرت كملف استشاري ثالث في أفريل 2003، وتمت إجازتها كاتفاق نهائي في جوان 2004 وهي التي عرفت باتفاقية بازل 2، لتصبح جاهزة للتطبيق وتدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ، وخلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية سنة 2006 أو بداية سنة 2007.

ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي:

1. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة **مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.** حيث يبقي الاتفاق الحالي على تعريف راس المال وكذا النسبة المحددة في 8% ، أما في جهة المقام فنجد ثلاثة انواع من المخاطر: المخاطر الإئتمانية + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل.

وفي ذات السياق تقدم بازل 2 ، ثلاثة طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الإئتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية بإختيار افضل الاساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية:

جدول 3: المناهج المستخدمة لقياس المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل 2

أنواع المخاطر	مخاطر الإئتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	المدخل المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	مدخل النماذج الداخلية	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم		مدخل أساليب القياس المتقدمة

Source: Antoine Sardi, **Bale2**, Edition AFGES, Paris, 2004,p21.

2. ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يمتلك البنك أو غيره من المؤسسات المالية، الآلية اللازمة للتقييم الداخلي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر (حول مدى كفاية وتناسب راس المال مع حجم المخاطر)، ومراجعة ذلك من طرف مراقبي هيئة الإشراف والمطالبة بإتخاذ الاجراءات اللازمة.

3. نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر واستراتيجيات التسيير(الالزام بنشر تقارير للجمهور)، حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

وعليه أصبحت المعادلة الإجمالية لحساب كفاية راس المال تأخذ بعين الإعتبار ثلاثة مخاطر اساسية (الإئتمان، السوق، التشغيل)، كما تم استبدال اسمها من نسبة كوك الى نسبة ماك دونو (Mac Donough)*:

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{إجمالي راس المال}}{\text{مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

ب-الانتقادات الموجهة لبازل 2:

لقد وجهت العديد من الانتقادات لمقررات لجنة بازل 2، ولا سيما بعد اندلاع الازمة المالية العالمية لسنة 2008، ولقد شملت هذه الانتقادات مايلي:

-لتحقيق معيار كفاية رأس المال، تتجه العديد من البنوك إلى احتجاز نسب عالية من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يؤدي إلى توزيعات غير كافية للأرباح على المساهمين؛

-إن مؤسسات التصنيف الإئتماني الدولية، قد لا تتمكن من وضع تقدير دقيق لمخاطر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص في مختلف الدول، بالإضافة إلى كونها لا تخضع إلى أي جهة رقابية لا يمكن الجزم بحياديتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقيمها وبالتالي هي فهي ترهن مصير القطاع المصرفي.

-تتطلب الاتفاقية بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية راس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط ويتطلب ذلك تقنيات حديثة غير متوفرة في معظم بنوك الدول النامية.

-احتمال توقف الدول الكبرى عن اقراض الدول الفقيرة نتيجة ارتفاع المخاطر، أو الاقراض مع ضرورة الاحتفاظ برأس مال مرتفع.

- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي الى ضعف موقفها التنافسي مع المؤسسات الاخرى التي لا تخضع لهذا المعيار.

* William j. Mac Donough: هو خبير مصرفي امريكي، ورئيس البنك الاحتياطي الفدرالي لنيويورك، وقد تولى رئاسة لجنة بازل عام 1998 الى 2003.